Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 9 | Page 134 – 159 |2026| https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Contributions of the Ministry of Foreign Affairs and Expatriates in Yemen to supporting reconstruction requirements

Abdulsamad Al-Mutawakel[1,*], Mahfoudh Ali Mohammed Al-Muafa [2]

[1] Comprehensive Development Center - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

[2]Sana'a University, Sana'a, Yemen.

***Corresponding author:** *m.almoafa@su.edu.ye*

Keywords

1. Yemen
2. Reconstruction
3. Ministry of Foreign Affairs

Abstract:

The study aimed to examine the contributions of the Yemeni Ministry of Foreign Affairs in supporting the requirements of reconstruction. The research population consisted of (931) employees, while the study sample comprised 272 employees. The study adopted a descriptive-analytical methodology and utilized a questionnaire as the primary tool for data collection. The findings revealed that the Ministry of Foreign Affairs plays a significant role in supporting reconstruction requirements. The study recommended strengthening the contributions of governmental institutions through the development and activation of decision-making processes, with particular emphasis on strategic orientation as a key dimension of governmental performance—especially for the Government of Change and Development and the Ministry of Foreign Affairs in supporting reconstruction. Furthermore, the study called for intensified planning efforts for reconstruction, underscoring the importance of positioning reconstruction as a central pillar in national strategies, establishing a national model to support reconstruction, and ensuring continuous monitoring and evaluation of reconstruction projects to guarantee their effectiveness.

Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 9 | Page 135 – 159 | 2026| https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين باليمن في دعم متطلبات إعادة الإعمار

عبد الصمد المتوكل [1]*، محفوظ علي محمد المعافا [2]

[1] مركز التنمية الشاملة - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
[2] جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

***المؤلف:** m.almoafa@su.edu.ye*

الكلمات المفتاحية

1. اليمن
2. إعادة الإعمار
3. وزارة الخارجية والمغتربين

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإسهامات التي يمكن أن تقوم بها وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في عملية إعادة الإعمار والتعافي في اليمن في مرحلة ما بعد الحرب، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من (931) موظفًا، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة في جمع في البيانات من عينة مكونة من (272) موظفًا، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن مستوى الدور الذي يمكن أن تقوم به وزارة الخارجية والمغتربين كان مرتفعًا في عملية الإعمار في اليمن، كما أظهرت النتائج الأهمية التراتبية في أبعاد عملية إعادة الإعمار التي تبدأ بتوفير الرقابة الاستراتيجية لضمان الحصول على دعم تمويل تبني التوجه الاستراتيجي وتنتهي بتبني خطط استراتيجية لضمان إعادة الإعمار بكل فاعلية وشفافية.

وأوصت الدراسة بأهمية دعم وزارة الخارجية والمغتربين في تبني عملية إعادة الإعمار، وضرورة الاستفادة من تجارب الدول المشابهة في عملية إعادة الإعمار والتعافي بعد الحرب، مع مراعاة خصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

المقدمة:

تُعد عملية إعادة الإعمار في البلدان الخارجة من النزاعات من أكبر التحديات المعاصرة، كونها تأتي لمعالجة كوارث وأضرار تشمل جميع المقدرات والبنى التحية والمقدرات المادية والإنسانية في مختلف مجالات الحياة؛ لذلك، فإن الأمر يتطلب تبني توجهات وخطط استراتيجية تقوم على تحليل استراتيجي وشامل لأولويات ومجالات وأنشطة إعادة الإعمار، من خلال التعاون الفعال بين جميع الجهود والتنسيق الوثيق بين الفاعلين في عملية إعادة الإعمار على المستويات الوطنية والدولية (عبد الرحمن، 2020).

وتزداد أهمية عملية إعادة الإعمار صعوبة في الدول النامية وتحديدًا الدول العربية والإسلامية التي تعاني من شحة الموارد اللازمة لإعادة الإعمار على المستويات الوطنية، مما يتطلب الأمر جهودًا دولية في توفير ودعم احتياجات عملية الإعمار في مرحلة ما بعد الحروب، واليمن ليست استثناء، حيث أدى الحرب والحصار الاقتصادي المفروض على اليمن منذ 2015م إلى تدمير البنى التحتية لجميع الخدمات الأساسية والمقدرات الاقتصادية للقطاع الحكومي والقطاع الخاص.

ويبرز في هذا السياق الدور المتوقع من وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية وجميع الهيئات والمكاتب الدبلوماسية والإدارية التابعة لها، بوصفها حلقة وصل حيوية وسيادية، وهو تبني الاستراتيجيات والخطط والاحتياجات المتعلقة بعملية إعادة الإعمار وإمكانات التعاون والتنسيق الدولي في توفير الإمكانات اللازمة لتمويل إعادة الإعمار، وهذا الدور يزداد أهمية لا سيما وأن الوزارة تمارس حاليا مهام وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومهام المجلس الأعلى للشؤون الإنسانية بعد تبني حكومة التغيير والبناء –بوصفه توجهًا للحكومة– لدمج أعمال الوزارات في مواجهة التدهور الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الحرب والحصار المستمر حتى الآن.

ويتعلق دور وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية بنتائج الوضع المتدهور والكارثي الذي تشهده اليمن نتيجة الحرب الكونية على اليمن منذ 2015م، حيث يشير تقرير الجهاز المركزي للإحصاء (2019) المتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في اليمن إلى أن مستوى الفقر سيزداد بصورة كبيرة مما يجعل اليمن أفقر دولة من بين بلدان العالم تصنيفا؛ فاليمن تمثل نموذجًا كارثيًا كونها تواجه واحدة من أشد الأزمات الإنسانية والإنمائية تعقيدًا في العالم، حيث أدى العدوان والحصار على اليمن إلى تدمير البنى التحتية، وانهيار الخدمات الأساسية، وتراجع في جميع القطاعات، ولذلك يعيش أكثر من 80% من السكان تحت خط الفقر (الأمم المتحدة، 2023؛ UNDP, 2022).

وفي ظل هذا الواقع المتدهور في اليمن، تزداد مستويات تدهور الأوضاع نتيجة غياب أي مبادرات وأدوار لشركات ومنظمات القطاع الخاص اليمنية في تبني أي مشاريع تحد من تدني مستويات الفقر وزيادة عدد الأسر المعدمة، إضافة إلى تخلي الدولة عن الخدمات الأساسية في مختلف مجالات الحياة.

وبناء على ما سبق، تبرز عملية إعادة الإعمار بوصفها مطلبًا استراتيجيًا لا يقتصر على إعادة البناء المادي فحسب، بل يشمل إعادة التأهيل المؤسسي وتعزيز الحوكمة واستعادة الثقة المجتمعية (التميمي، 2022)، حيث تؤكد التجارب الدولية أن نجاح هذه العمليات مرتبط

بقدرة الدول على صياغة رؤية إنمائية شاملة وتنسيق الجهود الدولية لتحقيقها (عبد الرحمن، 2020).

وتُمثل عمليات إعادة الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات أحد أعقد التحديات المعاصرة التي تواجه النظم السياسية والاقتصادية على حد سواء؛ إذ لم تعد تقتصر هذه العمليات على البعد المادي المتمثل في ترميم البنى التحتية، بل صارت مفهومًا استراتيجيًا شاملًا يتطلب تكاملًا دقيقًا في التخطيط، وتنسيقًا عالي المستوى بين الفاعلين الوطنيين والشركاء الدوليين، وتتجاوز أبعاد إعادة الإعمار الجانب الإنشائي لتمتد نحو التأهيل المؤسسي، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، واستعادة الثقة المجتمعية، وصولًا إلى بناء منظومة تنموية مستدامة قادرة على الصمود أمام الأزمات المستقبلية.

وفي خضم هذه العملية التنموية المعقدة، تبرز المؤسسات الدبلوماسية –وعلى رأسها وزارة الخارجية– بوصفها حلقة الوصل الحيوية والقناة السيادية التي تربط بين الاحتياجات الوطنية الملحة وإمكانات الدعم والتعاون الدولي، وقد نال هذا الدور الدبلوماسي اهتمامًا واسعًا في الأدبيات الإدارية والتنموية الحديثة؛ نظرًا لمحوريته في حشد وتعبئة الموارد العابرة للحدود، وصياغة الرؤى التنموية المشتركة، وتنسيق الجهود الدولية لضمان تدفق الدعم نحو مسارات التعافي والبناء (الطائي، 2020؛ الفرا، 2022).

وبالحديث عن إعادة الإعمار، نجد أن اليمن يمثل نموذجًا استثنائيًا في تعقيد مسارات التعافي؛ حيث تسببت الأزمة المستمرة منذ عام 2015 في تداعيات إنسانية وإنمائية هي الأشد عالميًا، فقد أدت الحرب والحصار إلى تدمير ممنهج للبنى التحتية، وانهيار شبه كامل للخدمات الأساسية، مع تراجع حاد في جميع المؤشرات الاقتصادية، مما جعل أكثر من 80% من السكان يرزحون تحت خط الفقر (الأمم المتحدة، 2023؛ UNDP, 2022).

في ظل هذه المعطيات، لم تعد إعادة الإعمار مجرد خيار تنموي، بل أصبحت مطلبًا استراتيجيًا يتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز كفاءة الإدارة العامة لتحقيق استقرار مستدام (التميمي، 2022).

إن نجاح هذه المهمة الجسيمة مرهون –كما تؤكد التجارب الدولية– بقدرة الدولة على بلورة رؤية تنموية موحدة، وتنسيق الدعم الدولي بما يخدم الأولويات الوطنية أولًا (عبد الرحمن، 2020). ومن هذا المنطلق تتحدد مشكلة الدراسة في استقصاء وتحليل "إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين باليمن في دعم إعادة الإعمار"، بوصفها محركًا رئيسًا للتواصل مع المجتمع الدولي، كونها الجهة المنوط بها حشد الدعم السياسي والمالي والفني، وضمان مواءمة المساعدات الإنمائية مع الاحتياجات الوطنية الفعلية.

وعلى الرغم من أهمية هذا الدور، تشير مراجعة الأدبيات السابقة إلى وجود فجوة بحثية واضحة في الدراسات المحلية التي تناولت أداء المؤسسات السيادية في ملف إعادة الإعمار في اليمن، مقارنة بوفرة النماذج الإقليمية والدولية (الحسني، 2023؛ العريقي، 2022). ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل علمي منهجي لدور وزارة الخارجية، بما يثري الحقل المعرفي ويقدم لصناع القرار رؤية عملية تدعم جهود التعافي الوطني.

1- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تمثل عملية إعادة الإعمار تحديا كبيرا على مستوى البلدان التي تعاني من الصراعات والحروب في مرحلة التعافي بعد الحرب، ويعود ذلك إلى الآثار الكارثية والتدميرية التي تخلفها تلك الصراعات والحروب، وتمثل الحالة اليمنية مشهدا يرتقي إلى مستوى الكوارث، نتيجة ما شهدته –وما زالت تعاني– من الأضرار الكبيرة التي شملت تدمير البنى التحتية والمقدرات الجوهرية لجميع القطاعات الاقتصادية والصناعية في كل قطاعات الدولة والقطاع الخاص، إضافة إلى مقدرات وممتلكات أفراد المجتمع اليمني، وقد امتدت آثار الحرب والحصار على اليمن لتشمل تدهورا كبيرا في الظروف الاقتصادية والمعيشية وارتفاع نسبة الفقر بين معظم أفراد المجتمع على مستوى المدن الرئيسة والثانوية ومختلف التجمعات السكانية (الطاهر، 2011).

وأشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء (2019) المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة المجتمعية إلى أن التوقعات المتعلقة بمستوى الفقر في اليمن ستزداد بصورة كبيرة وبمستويات غير مسبوقة، مما يجعل اليمن أفقر دولة من بين بلدان العالم تصنيفا، وهذا الوضع المتدهور طبقًا لتقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2019) يكشف أن الحرب تعصف باليمن وتتسبب في تراجع مؤشرات التنمية فيها لأكثر من عقدين، وأن استمرار الوضع الحالي للحرب حتى 2030 سيجعل الفجوة البحثية التنموية في اليمن تمتد إلى أربعة عقود، كما أشار التقرير إلى أن اليمن حاليا تحتل المرتبة (153) في مؤشر التنمية البشرية والمرتبة (138) من حيث نسبة الفقر، وتلك المؤشرات تؤثر سلبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في اليمن.

وفي السياق نفسه، أشار تقرير الأمم المتحدة (UNDP, 2023) إلى أن آثار الحرب امتدت لتشمل تدمير البنى التحية، وانهيار جميع الخدمات الأساسية، وتدهور حاد في الوضع الاقتصادي والمعيشي، وأن أكثر من 80% من سكان اليمن يعيشون تحت خط الفقر.

ومما يزيد من خطورة الوضع الكارثي في اليمن، غياب أي دور لشركات ومنظمات القطاع الخاص في تبني أي مشاريع ومبادرات تحد من مستويات الفقر وزيادة أعداد الأسر المعدمة، بالتوازي مع تخلي الحكومة عن القيام بدورها في توفير الخدمات الأساسية على مستوى مختلف المدن والمناطق اليمنية (تقرير ابن الحبتور، 2024).

وفي ظل أوضاع متدهورة في مختلف مجالات الحياة في اليمن، تزداد الحاجة إلى تدخل فاعل من قبل المنظمات الدولية لمعالجة الكوارث المحتملة لتدهور الأوضاع الاقتصادية ومستوى المعيشة وزيادة نسبة الفقر بصورة مخيفة، مما ينذر بكوارث محتملة في حال عدم تجاوب المجتمع الدولي في تبني مبادرات ومشاريع تدعم عملية إعمار اليمن ومعالجة الأوضاع المتدهورة التي نتجت عن الحرب في اليمن (الحسني، 2023؛ عبد الرحمن، 2020). وهذا هو ما تؤكده كل القرارات والمرجعيات الدولية ذات العلاقة بوصفه التزامًا أخلاقيًا في معالجة الأضرار والممتلكات التي سببتها الحرب والحصار الاقتصادي المطبق على اليمن.

وفي ظل غياب أي دراسات وطنية تتناول استراتيجيات إعادة الإعمار في اليمن، تبرز أهمية الدراسة الحالية في تناول موضوع غاية في الأهمية حول تبني وزارة الخارجية والمغتربين لعملية إعادة الإعمار في مرحلة

التعافي بعد الحرب، وهذا الدور يتقاطع مع الجهود التي بدأتها الوزارة في تبني عملية إعادة الإعمار رغم أنها لا تزال في بدايتها.

ومن هذا المنطلق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين باليمن في دعم عملية إعادة الإعمار؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1- ما إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في دعم إعادة الإعمار في ضوء بُعد التحليل الاستراتيجي لإعادة الإعمار؟

2- ما إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في دعم إعادة الإعمار في ضوء بُعد التخطيط الاستراتيجي لإعادة الإعمار؟

3- ما إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في دعم إعادة الإعمار في ضوء بُعد الإدارة الفاعلة لإعادة الإعمار؟

4- ما إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في دعم إعادة الإعمار في ضوء بُعد تمويل إعادة الإعمار؟

5- ما إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في دعم إعادة الإعمار في ضوء بُعد الرقابة الفاعلة لإعادة الإعمار؟

2- أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في عملية إعادة الإعمار والاحتياجات الإنسانية في مرحلة ما بعد الحرب.

ويتفرع منه الأهداف الآتية:

1- تحليل دور وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في عملية إعادة الإعمار بأبعادها (الرقابة الاستراتيجية الفعالة، تمويل عملية إعادة الإعمار، الإدارة الاستراتيجية الفاعلة، التخطيط الاستراتيجي، التحليل الاستراتيجي).

2- تحليل إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في تمويل إعادة الإعمار والاحتياجات الإنسانية.

3- تقديم نتائج وتوصيات محددة تسهم في الوصول إلى دراسة علمية في مجال إعادة الإعمار والاحتياجات الإنسانية في اليمن.

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الإسهامات العلمية والعملية التي تقدمها، وذلك على النحو الآتي:

أ- **الأهمية العلمية:** تتمثل أهمية الدراسة العلمية في النقاط الآتية:

1- تتناول هذه الدراسة موضوعًا حيويًا حول إعادة الإعمار وملامسته لاحتياجات المجتمع اليمني.

2- تُعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تحدثت عن عملية إعادة الإعمار في اليمن، وربما تعد –في حدود علم الباحثين– من أوائل الدراسات التي تناولت إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في إعادة الإعمار.

3- تسهم هذه الدراسة في بناء معرفي حول إعادة الإعمار في اليمن مما يشجع الباحثين على إجراء دراسات مستقبلية في المجال نفسه.

ب-**الأهمية العملية:** تتمثل أهمية الدراسة العملية في النقاط الآتية:

1- تسهم هذه الدراسة في تقديم نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في تعزيز إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين في عملية إعادة الإعمار في اليمن.

2- ترفد هذه الدراسة متخذي القرار في وزارة الخارجية والمغتربين بمعلومات وتوصيات تسهم في اتخاذ قرارات ناجعة في مجال إعادة الإعمار في اليمن.

3- تسهم نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في معالجة المشكلات المتعلقة بعملية إعادة الإعمار في اليمن.

4- المصطلحات والتعريفات الإجرائية للدراسة

أ- **إعادة الإعمار**: مجموعة من الأنشطة والأهداف طبقًا لزمن محدد وتكلفة معينة للاحتياجات المطلوبة في إعادة الإعمار بعد الحرب في اليمن، وصُممت بناء على شروط ومرجعيات وطنية ودولية.

وتعرف إعادة الإعمار إجرائيًا أنها حزمة من الأنشطة والعمليات التنموية والمخططة زمنيًا، التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات اللازمة لبناء ما دمره العدوان على اليمن، طبقًا للمعايير والاتفاقيات الوطنية والدولية.

5- حدود الدراسة

أ- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على تحليل إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في عملية إعادة الإعمار وإدارتها بفاعلية وتوفير عملية الإعمار والتعافي بعد الحرب.

ب-**الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على وزارة الخارجية والمغتربين بأمانة العاصمة صنعاء.

ت-**الحدود البشرية:** اعتمدت الدراسة على الموظفين الإداريين والدبلوماسيين في وزارة الخارجية والمغتربين المعنيين بإعادة الإعمار والتعافي في مرحلة ما بعد الحرب.

6- الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من أهم المصادر للحصول على المعلومات التي يمكن من خلالها الاستفادة في إجراء أي دراسة ذات صلة بمتغيرات تلك الدراسات، كما أنه يمكن مناقشة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة، وتتيح إمكانية الاستفادة من المقاربات لدراسات مشابهة في تبني عملية إعادة الإعمار بما يلائم طبيعة الظروف والمتغيرات اليمنية، من خلال الدور الذي يمكن أن تقوم به وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في عملية إعادة الإعمار في مرحلة التعافي بعد الحرب.

ولذلك نتناول في هذا الجزء أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بمجال موضوع الدراسة الحالية من خلال استعراضها طبقًا للتدرج التاريخي لصدورها، أي من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

1- دراسة (العلي، 2022) بعنوان: صيغ التمويل والاستثمارات الملائمة لعملية إعادة الإعمار في المؤسسات المالية الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم صيغ التمويل والاستثمار الملائمة (الاستصناع، المرابحة المصرفية، الإجارة المنتهية بالتمليك) لعملية إعادة الإعمار في المؤسسات المالية الإسلامية، واستخدمت المنهج المقارن في تحليل البيانات، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: وجود دور مهم لقدرة المؤسسات المالية من خلال الأبعاد التي شملتها الدراسة من صيغ التمويل والاستثمار الملائمة (الاستصناع، المرابحة المصرفية، الإجارة

المنتهية بالتمليك) لعملية إعادة الإعمار في المؤسسات المالية.

2- **دراسة (علي، 2022) بعنوان: إعادة الإعمار بمطار الموصل الدولي: المعوقات وفرص التنمية الاقتصادية بالعراق.**

هدفت الدراسة إلى بيان الجدوى الاقتصادية والفنية لأبعاد إنشاء مطار الموصل الدولي، واعتمدت على المنهج التاريخي المقارن، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أهمية توفير الاستثمارات في جميع القطاعات الخدمية والاقتصادية والصناعية لأهمية دورها في خلق فرص عمل كبيرة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية، وأوصت بأهمية الاستثمارات في تلك القطاعات الاقتصادية والخدمية كونها تمثل عناصر رئيسة تساعد على عملية إعمار مطار الموصل الدولي.

3- **دراسة (منصر وعديلة، 2020) بعنوان: التجارب المحلية في عمليات إعادة الإعمار ما بعد النزاع: سؤال الخصوصية في الجزائر.**

هدفت الدراسة إلى بيان الجهود المحلية في تشكل النجاح لجهود إعادة الإعمار في مجتمعات ما بعد النزاع، واعتمدت على المنهج الاستقرائي في تحليل البيانات، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: مراعاة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تحقيق فعالية نجاح إعادة الإعمار، وأوصت بأهمية تبني الأولوية والأسبقية والتوقيت والملاءمة في تنفيذ مهام إعادة الإعمار.

4- **دراسة (علي وعلوان، 2020) بعنوان: القيادة وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع: الطرق بعد العام 2003 "دراسة حالة".**

هدفت الدراسة إلى بيان دور القيادة في إعادة إعمار الدولة في مرحلة ما بعد الصراع في العراق، واعتمدت على المقاربات الوصفية التحليلية، واستخدمت أداة الاستبانة في جمع البيانات المطلوبة، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن أزمة القيادة في العراق تجسدت من خلال مجموعة من الأزمات المستدامة وهي بحاجة فعلية إلى حلول جذرية، وأوصت بأهمية الاعتماد على خطط مدروسة بعيدة المدى لا سيما في غياب الرؤى وسيادة المصالح الذاتية إلى جانب تأثير الواقع الاجتماعي على ممارسات القيادة.

5- **دراسة (عيسى، 2019) بعنوان: عملية إعادة البناء في سورية.**

هدفت الدراسة إلى مراجعة الأداء الاقتصادي الكلي والسياسات الاقتصادية المطبقة خلال فترة ما قبل الأزمة وما رافقها من أجل تحديد نتائج تلك السياسات السلبية بهدف معالجتها، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف المشكلات والخسائر الاقتصادية التي ترتبت على الحرب والأزمة في سوريا، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن هناك أهمية بالغة لإنجاز أربعة تحولات في سوريا تشمل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان نجاح عملية إعادة البناء والتنمية في سوريا، وأن هناك قضايا عديدة يجب معالجتها وفي مقدمتها إصلاح البنية التحتية الأساسية وإعادة تأهيلها، ومعالجة الفساد وأنشطة القطاع غير المنظم واختلالات الأسعار، وأوصت بضرورة الحذر في

التعامل مع المشاركة الخارجية بجميع أساليبها وصورها.

6- **دراسة (حلس، 2016) بعنوان: استراتيجيات إعادة الإعمار في قطاع غزة بعد الكوارث والحروب: دراسة حالة تجارب المجلس الفلسطيني للإسكان.**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجارب إعادة الإعمار في قطاع غزة، والدور الذي يلعبه المجلس الفلسطيني للإسكان في إعادة الإعمار، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة في جمع البيانات، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: تحديد المجالات والأنشطة لإعداد استراتيجية إعادة الإعمار، وأوصت بضرورة الاستفادة من التجارب السابقة لتجنب الأخطاء وتفعيل دور المجلس الفلسطيني للإسكان بقطاع غزة.

7- **دراسة (كيكي، 2016) بعنوان: تمويل الاستثمارات في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة الإعمار في سورية.**

هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن للبنى التحتية في سورية والأضرار التي لحقت بها، وتحليل القدرة المالية للاقتصاد السوري في تمويل استثمارات البنى التحتية، واستخدمت المنهج الوصفي والتاريخي والمقارن، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: عدم قدرة الاقتصاد السوري على تمويل الاستثمارات في البنى التحتية خلال مرحلة التعافي المبكر، وأوصت بأهمية دراسة الواقع الراهن للإيرادات العامة لتحديد إمكانية مساهمتها في أعمال إعادة الإعمار في البنى التحتية بسورية.

7-1 التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وتحديد منهجها وتصميم أداة جمع البيانات فيها، غير أن هناك مجالات محددة تعكس مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة.

7-2 أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- **من حيث الهدف:** تتشابه الدراسات السابقة مع الحالية في التركيز على مجال إعادة الإعمار والتعافي في مرحلة ما بعد الحرب؛ لذلك يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول في بناء التوجه الاستراتيجي لإعادة الإعمار في اليمن بعد تحليل أنسب التجارب التي تلائم طبيعة المجتمع اليمني.
- **من حيث المنهج:** استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي، مما يجعل الدراسة الحالية تتشابه مع معظم الدراسات السابقة في استخدام هذا المنهج.
- **من حيث الأداة:** استخدمت أغلب الدراسات السابقة الاستبانة أداة في جميع البيانات من أفراد العينة، مما يجعل الدراسة الحالية تتشابه مع أغلب الدراسات السابقة في تصميم أداة الاستبانة واستخدامها.

7-3 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

تلتقي الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مجالات عديدة يمكن الإشارة إليها في النقاط الآتية:

أولا: تركيز الدراسات السابقة على موضوع إعادة الإعمار من خلال عرض تجارب إقليمية ودولية، وهذه التجارب يمكن الاستفادة منها في عملية إعادة الإعمار التي تركز عليها الدراسة الحالية مع إعطاء اعتبارات لمدى ملاءمة تلك التجارب للظروف والمتغيرات اليمنية.

ثانيا: تستخدم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة في جمع البيانات، مما يعزز من أهمية اعتماد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة في جمع البيانات للوصول إلى نتائج يمكن أن تسهم في معالجة إعادة الإعمار في اليمن.

ثالثا: اعتماد الدراسات السابقة على التمويل الخارجي لإعادة الإعمار، وأيضًا اعتمادها على مرجعيات دولية في تمويل عملية إعادة الإعمار، وهذه المرجعيات يمكن الاستفادة منها في تسهيل الحصول على تمويل عملية إعادة الإعمار في اليمن إذا ما توافرت المصادر.

4-7 تميز الدراسة الحالية:

على الرغم من اشتراك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، تتميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات من حيث تركيزها على المجتمع اليمني، إضافة إلى كونها تعد أول دراسة وطنية تتناول إعادة الإعمار في اليمن في ظل غياب تام لأي دراسات محلية أو دولية في مجال إعادة الإعمار في اليمن بحسب علم الباحثين، كما أن المتوفر من التقارير الدولية -رغم شحتها- تتناول الأضرار الناجمة عن الحرب والحصار الاقتصادي على اليمن وتوفير الاحتياجات الإنسانية الطارئة دون التركيز على تقديم دراسات محددة لمعالجة إعادة الإعمار في اليمن.

7- الإطار النظري للدراسة

1-8 مفهوم إعادة الإعمار:

ما زالت دراسات إعادة الإعمار تفتقد إلى رؤية موحدة شاملة وجامعة على المستوى البحثي والأكاديمي والبرامجي؛ إذ يسود اتجاه أن كل تخصص يقارب الموضوع بحثيًا من وجهة نظره، كما أن عدم الاتفاق على مفهوم لإعادة الإعمار يُصعّب من مهمة الباحثين، فقد اختلف المفكرون والباحثون في تحديد مفهوم إعادة الإعمار بعد الحرب لما ينطوي عليه من صعوبة عملية مرتبطة بشكل وطبيعة السلام في مرحلة ما بعد الحرب؛ لذلك ظهرت عدد من المفاهيم لإعادة الإعمار، نشير إلى أهمها فيما يلي:

عرف البنك الدولي إعادة الإعمار بعد الحرب أنها "إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وإعادة تهيئة الظروف المواتية لإقامة مجتمع يعمل في زمن السلم، وخصوصًا الحكومة وسيادة القانون بوصفهما العنصرين الرئيسين لبناء هذا المجتمع" (سيروبتمويل، 2017، 3).

وعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنها عملية تعافٍ؛ إذ تعد العودة إلى مسار إنمائي طبيعي -حين تكون الدولة قد استعادت القدرة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية- جزءًا من عملية الإدارة الاقتصادية التي تعتمد على الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير، وحتى تكون عملية إعادة الإعمار ناجحة لا يمكن القبول بالعودة إلى مستويات الدخل ومعدلات النمو قبل الحرب، بل يجب أن تكون مرتفعة عنها، فالانتعاش يقوم على تحول اجتماعي وعلى مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والسياسية التي تسمح لدول بإعادة إرساء أسس التنمية الذاتية المستدامة؛ فإعادة الإعمار تعني خلق نظام جديد للاقتصاد السياسي (مرعي، 2025، 56؛ طليس وحموم، 2020، 263).

كما عرفها الكحلوت وبركات (2018، 27) أنها "مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية لتلبية حاجيات الدول الخارجة من النزاع بما في ذلك

احتياجات السكان المتضررين، والحيلولة دون تصاعد النزاعات، وتفادي الانتكاس إلى العنف، ومعالجة الأسباب الجذرية، وتدعيم السلام المستدام". وعرفها (جميل، 2018، 24) أنها "الإجراءات الساعية إلى توطيد السلام وتعزيز التنمية، وتأهيل قطاعات الإنتاج من زراعة وصناعة وخدمات، وكذلك العناية بالإنسان المتضرر الأكبر من النزاع، بالإضافة لعملية المصالحة، وضمان الاستقرار، وقيادة مرحلة جديدة لما بعد الصراع". **ويمكن تعريف إعادة الإعمار أنها** عملية متعددة الأوجه، تهدف إلى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتهيئة الظروف للانتقال إلى سلام دائم، يمنع الانزلاق ثانية نحو هاوية الحرب، وعادةً ما تشمل برامج إعادة الإعمار العناصر الخمسة (السلامة أولوية؛ لأنها مشروطة بالآخرين، إحياء الأنشطة الاقتصادية، تأهيل جهاز الدولة، المجتمع المدني، أو الفواعل المحلية، جوانب الحياة السياسية والقانونية)، وقد تبدو أحيانًا برامج إعادة الإعمار جزءًا من اتفاقية بين المتحاربين، تعبر بواسطتها الأطراف المتحاربة عن رغبتها في تعزيز التعبير عن المصلحة المشتركة، مما يشكل عامل تهدئة للمجتمع.

2-8 مراحل إدارة عمليات إعادة الإعمار:

إن إدارة عمليات إعادة الإعمار هي "أسلوب إداري لمواجهة الحروب وتأثيراتها، تمارس فيها مجموعة من الأنشطة والوظائف والإجراءات قبل وأثناء وبعد الحروب لمواجهتها في مراحلها المختلفة، بهدف منع تكرار حدوثها كلما أمكن ذلك، والتقليل أو الحد من أضرارها على الإنسان، وإزالة آثارها بعد وقوعها وانتهائها"، وقد قسم العلماء إدارة عمليات إعادة الإعمار إلى أربعة مراحل زمنية، وهي كالآتي (هارون، 2017، 64):

- **مرحلة ما قبل عمليات إعادة الإعمار:** يجري فيها جمع المعلومات، ووضع الخطط والسيناريوهات المتوقعة، وبناءً عليها توضع السياسات والخطط الاستراتيجية، وتُتخذ مجموعة من الإجراءات، منها:
  - **إجراءات وقائية:** هي إجراءات تُتخذ لمنع حدوث الحرب، بحيث يوجد حروب يستطيع الإنسان السيطرة عليها ومنعها، وحروب لا يمكن منعها.
  - **إجراءات تخفيفية:** هي إجراءات تُتخذ للتقليل من تأثير الحرب في الإنسان والبيئة، في حال عدم مقدرة الإنسان على منع حدوث الحرب، مثل: تصميم مبانٍ مقاومة أو ملاجئ، وتوعية السكان.
  - **الاستعداد للاستجابة:** هي الاستجابة العاجلة لمجريات الحرب، تتمثل في إعداد خطط لتوفير الغذاء والمأوى، وإنشاء مركز معلومات في حالة الطوارئ.
- **مرحلة الإغاثة الفورية:** هي الفترة المباشرة لما بعد الحرب، يكون التركيز فيها على توفير احتياجات السكان الأساسية، والبحث عن المفقودين، وتقدير الخسائر والأضرار، وتقسم هذه المرحلة إلى قسمين هما:
  - **البحث والإنقاذ:** تبدأ بعد انتهاء الحرب مباشرة.
  - **الإغاثة العاجلة:** تتبع مباشرة عمليات الإنقاذ بحسب طبيعة الإغاثة، وإمكانات الحكومة.
- **مرحلة إعادة التأهيل:** يجري في هذه المرحلة محاولة الرجوع إلى الحياة الطبيعية، وتبدأ بعد انتهاء مرحلة

الإغاثة، وتستمر لسنوات عديدة، وتوضع فيها خطط تفصيلية بناءً على معلومات واقعية وأكيدة.

- **مرحلة إعادة الإعمار:** تُنفذ في هذه المرحلة مشاريع الإعمار على المدى القريب والبعيد (بناء المساكن، إصلاح البنية التحتية)، ويجري أيضًا العمل على تحديث المعلومات والتعديل على الاستراتيجيات، والخطط المستقبلية بناءً على مجريات واقعية، وفي هذه المرحلة هناك اتجاهات عديدة لإعادة الإعمار، فبعضها يهتم بالناحية الرمزية لتخليد الذاكرة والهوية الجماعية، وبعضها الآخر يهتم بالناحية الوظيفية، ولذلك فإن كل حالة لها استراتيجية خاصة في تطبيقها، ومنها ما يلي:

- **اتجاه التحديث والتجديد:** يهتم هذا الاتجاه بإيجاد عمارة جديدة لم تكن موجودة من قبل، بعيدًا عن تاريخ وهوية المجتمع، وذلك لتلبية احتياجات السكن السريع والفعال وإيواء المشردين، وقد انتشر هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الأوروبية.
- **اتجاه إعادة الإحياء:** يهتم هذا الاتجاه بإعادة ما هُدِم من المباني التاريخية كما كان قبل الحرب، بهدف الحفاظ على الهوية والوجود، ويحتاج هذا النوع إلى توثيق مسبق ودقيق للمباني، ويركز بشكل أساسي على المباني التاريخية ذات القيمة الاعتبارية والرمزية الخاصة.
- **اتجاه المزج بين القديم والحديث:** في هذا الاتجاه يُدمج بين الأساليب القديمة والأنماط الحديثة؛ إذ يعبر عنه عن طريق إحياء الطرز القديمة إلى جانب استخدام أساليب البناء الحديثة، وذلك للحفاظ على الهوية التاريخية، إضافة إلى مسايرة الاحتياجات السريعة للتطور.

ويرى الباحثان أنه لا شكّ في أن العوامل الاقتصادية تؤثّر في النتائج السياسية المرتبطة بإعادة الإعمار، ويتجلّى ذلك في الشروط الأربعة الأساسية التي ينبغي توافرها؛ كي تتكلّل عملية إعادة الإعمار بالنجاح، ويحدّد كل شرط بما إذا كانت عملية إعادة الإعمار ستتحقّق وكيف، وهذه الشروط هي:

- توافر الموارد الاقتصادية لإعادة الإعمار، وهي الموارد المالية بالدرجة الأولى، ولكن ليس حصرًا.
- الطريقة التي تنتهي أو قد تنتهي بها الحرب.
- وجود أو غياب عملية سياسية على الصعيد الوطني أو الإقليمي.
- الهياكل الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الحرب، والإرث المؤسساتي، وعلاقات الدولة.

8-3 مجالات إعادة الإعمار:

يرى الطاهر (2011) أن الأدبيات الحديثة تطرح في مجال إعادة الإعمار أربعة مجالات متميزة تؤطر مهام العمل في مشاريع إعادة الإعمار، وهي:

- **الأمن:** يعالج هذا المجال جميع جوانب السلامة العامة، ولا سيما إنشاء بيئة آمنة ومأمونة وتطوير مؤسسات أمنية شرعية ومستقرة، ويشمل الأمن توفير الأمن الجماعي والفردي، وهو شرط مسبق لتحقيق نتائج إيجابية في الركائز الأخرى.
- **العدالة والمصالحة:** يُظهر هذا المجال الحاجة إلى نظام قانوني بغير تحيز، وخاضع للمساءلة، وقادر على التعامل مع انتهاكات الماضي، ويكون

هذا النظام –على وجه الخصوص– قادرًا على سن وإنفاذ قانون فعال، ومتوافرًا على نظام قضائي مفتوح، وقوانين عادلة، وأنظمة إصلاحية إنسانية، وآليات رسمية وغير رسمية لحل المظالم الناشئة عن الحرب، وتشمل هذه المهام توفير آليات لمعالجة المظالم، وفرض العقوبات المناسبة على الأفعال السابقة، ودمج مفهوم العدالة التصالحية، وهي تشمل جهودًا استثنائية وتقليدية للتوفيق بين المقاتلين السابقين والضحايا والجناة.

- **الرفاه الاجتماعي والاقتصادي:** يعالج هذا المجال الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، ولا سيما توفير الإغاثة في حالات الطوارئ، واستعادة الخدمات الأساسية للسكان، وإرساء الأساس لاقتصاد قابل للحياة، والشروع في برنامج شامل للتنمية المستدامة، وغالبًا ما يصاحب تحقيق الأمن والرفاهية حماية السكان من الجوع والمرض والعوامل الجوية، ومع استقرار الوضع يتحول الاهتمام من الإغاثة الإنسانية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل.
- **الحوكمة والمشاركة:** تُبرز الحاجة إلى مؤسسات سياسية وإدارية شرعية فعالة وعمليات تشاركية، وعلى وجه الخصوص، إنشاء هيكل دستوري تمثيلي، وتعزيز إدارة القطاع العام وضمان المشاركة النشطة والمفتوحة للمجتمع المدني في صياغة سياسات الحكومة، كما يجب أن تتضمن الحوكمة وضع قواعد وإجراءات لصنع القرار السياسي، وتقديم الخدمات العامة بطريقة فعالة وشفافة، وتشمل المشاركة عملية إعطاء صوت للشعب عن طريق تنمية المجتمع المدني، الذي يشمل توليد الأفكار وتبادلها بين مجموعات المناصرة والجمعيات المدنية ووسائل الإعلام.

مما تقدم يمكن القول إن عملية إعادة الإعمار الناجحة تركز على بناء الدولة بشكل فعّال، وتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام ومتوازن وطويل الأمد، وفي حال كان ذلك ناقصًا أو مفقودًا تتعطّل عملية إعادة الإعمار، ما يمنح الجهات الخارجية الفاعلة هامشًا أكبر للتأثير في مسار هذه العملية لخدمة أجنداتها الخاصة.

8-4 الجهات الفاعلة في عمليات إعادة الإعمار:

هي الجهات التي يقع على عاتقها القيام بأعباء عمليات الاستعداد لمواجهة كوارث الحروب والتقليل من آثارها، والتخطيط ووضع الاستراتيجيات لإعادة الإعمار، ومن ثم التنفيذ والقيام بأعباء برامج إعادة الإعمار، وكل جهة لها دور خاص، ويُعد التنسيق والتكامل بين هذه الجهات أحد أهم أسباب نجاح عمليات إعادة الإعمار؛ إذ إن دور هذه الجهات هو دور تكاملي وليس فرديًا، فالنجاح بالعمل يعتمد بشكل كبير على مقدار التعاون والتنسيق بين هذه الجهات، وأهم الجهات الفاعلة في عمليات إعادة الإعمار هي (مرعي، 2025، 233):

- **الدولة (الحكومة على المستوى الوطني):** تقوم بالدور الأساسي في إعداد استراتيجيات إدارة إعادة الإعمار، وتقوم بضمان الوسائل والعمليات الكافية لإتمام هذه العمليات، سواء في مرحلة البداية أم في مرحلة الاستعداد أم في مرحلة إعداد استراتيجيات التخفيف، ومن ثم عمليات التطبيق وإعادة الإعمار.

- **المجتمع:** يُعد دور المجتمع مهمًا في عملية إعادة الإعمار، وتتوقف على دور المجتمع نجاحات هذه المشاريع، وكلما كان المجتمع يتمتع بجاهزية أعلى زادت سرعة إعادة الإعمار.
- **القطاع الخاص:** يؤدي القطاع الخاص دورًا مهمًا جدًا، لا سيما في برامج إعادة الإعمار بعد الحرب، فالقطاع الخاص يملك المهارات والقدرات والعمالة والمصادر، إضافةً إلى أنه يتمتع بقدر كبير من المرونة والتكيف مع الظروف.
- **السلطات المحلية:** تتمثل هذه السلطات بالبلديات أو المحافظات أو المجالس القروية، وفي العادة تتحمل هذه السلطات أعباء ومسؤوليات الاستعداد على المستوى المحلي من أجل تطبيق الاستراتيجية الوطنية بالتنسيق والتعاون مع كل الفاعلين، إضافة إلى الدور الذي تقوم به في عمليات التطبيق وإدارتها أو إدارة عمليات وبرامج إعادة الإعمار.
- **المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني:** تتحمل المؤسسات غير الحكومية بوجه خاص دورًا مهمًا في إعادة الإعمار، فهي تساعد وتخفف العبء عن كاهل المؤسسات الرسمية، وتقوم هذه المؤسسات بدور مهم في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتقديم المعونات الإنسانية ومساعدات الإغاثة العاجلة.
- **الجهات الخارجية (المنظمات الدولية والإقليمية):** تتمثل المساعدة الخارجية بشكلين أساسيين من المساعدات: إما في المساعدة المالية وإما في المساعدة التقنية، وتتمثل هذه الجهات بالأمم المتحدة ببرامجها المختلفة، والبنك الدولي، والبنك الدولي لإنشاء الإعمار والتنمية (Ibrd)، والمؤسسات الدولية لتنمية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والاتحاد الأوروبي، والبنوك الإقليمية، مثل: البنك الإفريقي للتنمية، وبنك التنمية الأسيوي (ADB)، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والحكومات والدول الأخرى.

8- منهجية الدارسة وإجراءاتها

تعد منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا أساسيا يُحدد من خلالها مجتمع الدراسة وعينتها، كما تُحدد فيها البيانات المطلوبة وأسلوب الحصول عليها قبل تحليلها والاستفادة منها في الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها (العريقي، 2020).

9-1 **منهج الدراسة:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وهو من أكثر المناهج استخداما في العلوم الإنسانية، حيث يقوم على وصف الظواهر والمتغيرات التي تعكس طبيعة الظاهرة كما هي في الواقع الملموس (العريقي، 2020).

9-2 **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في "مجموعة الأفراد أو العناصر التي يتكون منها مجتمع الدراسة الأصلي والذي من خلاله يتم اختيار مفردات عينة الدراسة" (بركات، 2013، 13)، ويتكون مجتمع الدراسة من العاملين بديوان عام وزارة الخارجية والمغتربين الذين يمارسون أعمالهم في المجال الدبلوماسي والتعاون الدولي والشؤون الإنسانية وهم الأفراد المستهدفون في الدراسة الحالية، وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة الأصلي (931) عنصرا.

3-9 عينة الدراسة: تعرف العينة أنها شريحة جزئية من مجتمع البحث المستهدف للدراسة للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على عناصر المجتمع الأصلي (العريقي والنشمي، 2019)، ونظرًا لأن طبيعة الدراسة الحالية تركز على الدور الذي يمكن أن تسهم به في عملية إعادة الإعمار، فإن تصميمها يركز على البناء النظري، فقد اختيرت عينة عشوائية بسيطة تمثل 30% من حجم المجتمع الأصلي، وهذه النسبة تمثل عينة معقولة طالما كان هدف الدراسة يميل إلى البناء النظري أكثر منه إلى الاختبار النظري بهدف تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي (العريقي والنشمي، 2019؛ Hair et. Al, 2016). وقد بلغ حجم عينة الدراسة (279) مفردة، وكان عدد الاستبانات المستعادة (272) استبانة، وهو العدد الذي اعتمد عليه في تحليل البيانات.

10 – أداة الدراسة

استخدمت الدراسة أداة الاستبانة التي عُرضت على محكمين متخصصين لضمان تحقيق الصدق الظاهري لفقراتها، وقيس معامل ألفا كرونباخ الذي أظهر قيمة ثبات عالية (0.70)، وهذه النتيجة تعكس درجة ارتباط قوية –وفي الوقت نفسه– وموثوقية عالية للاتساق الداخلي للأداة (Sekaran and Bougie 2016 & Hair et. Al., 2017).

10-1 اختبارات الصدق والثبات والارتباط:

أ- اختبار ثبات أداة الدراسة:

من أجل التأكد من ثبات أنموذج المقياس اقترح هير وآخرون (2017) قياس الاتساق الداخلي بواسطة معامل ألفا كرونباخ؛ إذ يشير معامل ألفا كرونباخ إلى مدى ارتباط العناصر بعضها بعضًا بشكل إيجابي؛ إذ يتحقق شرط الاتساق الداخلي عندما تكون قيمة ألفا كرونباخ (0.70) أو أعلى، وعندما تكون قيمة ألفا كرونباخ أقرب من الواحد تكون موثوقية الاتساق الداخلي أعلى (Sekaran & Bougie, 2016)، وفي الوقت نفسه، ويوجد لدى ألفا كرونباخ بعض القيود التي أصبحت بحاجة إلى معالجة، ولذلك فقد جرى ابتكار تطبيق أكثر ملاءمة لثبات أداة الدراسة بما يسمى الثبات المركب، الذي يجب أن تكون قيمته أكبر من (0.70) (Hair et al, 2017؛ Kline, 2016).

يبين الجدول (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تقع بين (0.843) و(0.972)، في حين تراوحت قيم معامل الثبات المركب بين (0.847) و(0.979)، وهذا يعني أنها تعبر عن ثبات عالٍ وتؤكد ثبات نموذج القياس للدراسة الحالية.

جدول (2): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة:

	الثبات الكلي لإعادة الإعمار	37	0.972	0.979
متطلبات إعادة الإعمار	التحليل الاستراتيجي	5	0.872	0.873
	التخطيط الاستراتيجي	5	0.883	0.885
	الإدارة الفعالة	5	0.907	0.908
	متطلبات تمويل	5	0.877	0.880
	متطلبات الرقابة الاستراتيجية	5	0.912	0.913
	الثبات الكلي للمتغير التابع	25	0.956	0.976

10-2 صدق التمايز بين أبعاد الدراسة بواسطة نسبة أحادية وتغاير السمة (HTM):

يجري التحقق من صدق التمايز بين أبعاد الدراسة عندما تكون قيمة نسبة أحادية وتغاير السمة أقل من (0.85) حدًا أدنى أو (0.90) حدًا أعلى، وهذا يدل على أن معامل الارتباط بين كل الأبعاد لا يتجاوز (0.80)، وقد حُدد صدق التمايز بين أبعاد أداة الدراسة، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3): نتائج قياس صدق التمايز بين أبعاد إعادة الإعمار:

التحليل الاستراتيجي	التخطيط الاستراتيجي	الإدارة الفعالة	متطلبات تمويل	متطلبات الرقابة الاستراتيجية	متوسط التباين المستخرج AVE	جذر التباين المستخرج $\sqrt{AVE}$
1					0.672	0.820
.807**	1				0.667	0.817
.758**	.748**	1			0.617	0.785
.589**	.654**	.710**	1		0.579	0.761
.664**	.660**	.758**	.759**	1	0.607	0.779
.719**	.743**	.717**	.749**	.810**	0.663	0.814
.703**	.734**	.747**	.761**	.730**	0.597	0.773
.676**	.680**	.728**	.662**	.757**	0.678	0.823

يبين الجدول (3) أن كل قيم نسبة أحادية وتغاير السمة أقل من (0.900)، وهذا يشير إلى أن هناك تمايزًا في مؤشرات وأبعاد الدراسة وأنها تختلف عن بعضها بعضًا، وأنه لا يوجد ارتباط عالٍ فيما بينها، وأن قيم الجذر التربيعي لمعدل التباين المستخلص للعوامل الكامنة (الأبعاد) لكل المحاور كانت في الغالب أعلى من معامل الارتباط بين عوامل المحاور، وفي هذا دلالة واضحة على تحقق صدق التمايز (Audhesh, 2009).

11-أساليب التحليل الإحصائي

اعتمدت الدراسة على الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

- التحليل العاملي التوكيدي (CFA): للتأكد من صدق عبارات أداة الدراسة.
- الثبات المركب (معامل ارتباط بيرسون Person'sCorrelation): لمعرفة مدى وجود علاقة من نوع الارتباط بين محاور الدراسة وعباراتها.
- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: للتأكد من ثبات أداة الدراسة.

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف متغيرات العينة، واستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات أسلوب أداة الاستبانة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لوصف استجابات عينة الدراسة على عبارات الأداة والإجابة عن تساؤلات الدراسة.

12- تحليل بيانات الدراسة وتفسير نتائجها

بهدف تحليل آراء عينة الدراسة حول الدور الذي يمكن أن تقوم به وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية نحو عملية إعادة الإعمار في اليمن، استُخدم التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4): نتائج عينة الدراسة في عملية إعادة الإعمار في اليمن:

الترتيب	م	الأبعاد	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى الممارسة
4	1	التحليل الاستراتيجي لإعادة الإعمار	3.42		0.61	68.40%	عالٍ
5	2	التخطيط الاستراتيجي لإعادة الإعمار	3.41		0.69	68.20%	عالٍ
3	3	الإدارة الفعالة لإعادة الإعمار	3.55		0.67	71.00%	عالٍ
2	4	التمويل لإعادة الإعمار	3.89		0.71	77.80%	عالٍ
1	5	الرقابة الاستراتيجية	4.10		0.65	82.00%	عالٍ
المتوسط العام أبعاد المتغير التابع			3.68		0.44	73.60%	عالٍ

يتضح من الجدول (4) أن مستوى الدور الاستراتيجي لوزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في عملية إعادة الإعمار جاء عاليًا؛ إذ أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لعملية إعادة الإعمار كان مرتفعًا، فقد بلغ (3.68)، بأهمية نسبية عالية بلغت (73.60).

وهذه النتيجة تعكس الدور الإيجابي المتفائل الذي يمكن أن تسهم به وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية بوصفها جهة سيادية في عملية إعادة الإعمار في اليمن من خلال التنسيق والتواصل مع الجهات والمنظمات الدولية الداعمة لتمويل إعادة الإعمار والتعافي المؤسسي من تأثيرات الحرب والحصار الاقتصادي، هذا على المستوى الخارجي (الدولي).

أما على المستوى الداخلي (الوطني)، فإن وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية يمكن أن تمارس أيضا دورًا مهمًا في إعادة الإعمار فيما بعد الحرب، كونها الجهة السيادية الوطنية التي منوط بها حاليا مهام التعاون الدولي، إضافة إلى مهام المجلس الأعلى للشؤون الإنسانية مما يمكنها من تبني عملية إعادة الإعمار، بالتنسيق مع بقية الجهات الأخرى الحكومية والمجتمعية ذات علاقة بإعادة الإعمار.

هذا الدور الاستراتيجي لوزارة الخارجية والمغتربين على المستويين اليمنية الوطني والخارجي في المرحلة الحالية سيكون مهما ولو مرحليا حتى توجد هيئة أو مجلس متخصص مستقبلا.

كما أظهرت النتائج على مستوى أبعاد عملية إعادة الإعمار أن هناك دورًا مهمًا لوزارة الخارجية والمغتربين اليمنية يتمثل في المستويات العالية لأبعاد هذا المتغير

ولكنها متفاوتة تعكس أهمية كل بُعد، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

- أن بعد الرقابة الاستراتيجية حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي عالٍ بلغ (4.10)، وأهمية نسبية عالية بلغت (82%). وهذه النتيجة تدعمها نتائج تجارب إعادة الإعمار السابقة التي تركز على هذا البعد لا سيما وأنه يمثل متطلبا أساسيا في ظل الاعتماد الكامل على الدعم الخارجي، وهذا في حال توافره ينطبق على اليمن. ويمكن تفسير أهمية بعد الرقابة الاستراتيجية بأنه يمثل معيارا أساسيا لضمان إدارة مرحلة إعادة الإعمار بكل شفافية وعدالة بوصفه شرطًا ومرجعًا تعتمد عليه الجهات والمنظمات المانحة في مشاريع إعادة الإعمار للحصول على تمويل إعادة الإعمار، حيث تؤكد تجارب إعادة الإعمار أهمية بعد الرقابة الاستراتيجية لضمان إدارة مشاريع إعادة الإعمار بكل كفاءة وفاعلية.
- أن بعد تمويل إعادة الإعمار حصل على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي عالٍ بلغ (3.89)، وأهمية نسبية عالية بلغت (77.80). وهذه النتيجة تدعم منطقية وأهمية بعد الرقابة الاستراتيجية، فكلما توافرت الرقابة الاستراتيجية لإعادة الإعمار أدى ذلك إلى تسهيل الحصول على تمويل مشاريع إعادة الإعمار؛ إذ تشير دراسة (Morioka et. Al., 2018) إلى أن بعدي الرقابة الاستراتيجية وتمويل إعادة الإعمار يشكلان أحد المرتكزات الأساسية في عمليات تمويل إعادة الإعمار، حيث جاء بعد الرقابة الاستراتيجية في المرتبة الأولى، وجاء بُعد تمويل إعادة الإعمار في المرتبة الثانية، بمتوسطين عاليين.
- أن بعد التخطيط الاستراتيجي وبعد التحليل الاستراتيجي جاءا في المرتبتين الأخيرتين بمستويين عاليين.

بصورة عامة، تجيب هذه النتائج عن السؤال الرئيس الأول للدراسة المتعلق بإسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في عملية إعادة الإعمار بعد مرحلة الحرب.

وفيما يلي عرض لنتائج تحليل أبعاد التوجه الاستراتيجي لإعادة الإعمار على مستوى كل بعد:

1- نتائج تحليل بيانات عينة الدراسة للبعد الأول (التحليل الاستراتيجي):

استُخدم التحليل الوصفي لتحليل آراء عينة الدراسة حول بعد التحليل الاستراتيجي، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5): نتائج بعد التحليل الاستراتيجي في إعادة الإعمار في اليمن:

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التحقيق
5	1	تُنظم الوزارة مسحًا ميدانيًا دوريًا لتقييم التقدم المحرز في إعادة الإعمار وتحديد أي احتياجات جديدة أو طارئة.	2.89	1.21	57.80%	متوسط
1	2	تُحلل الوزارة البيانات التي تُجمع من المسح الميداني والمصادر الأخرى لتحديد الاتجاهات والأنماط.	3.92	0.93	78.40%	عالٍ

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التحقيق
2	3	تُصدر الوزارة تقارير دورية تُوضح نتائج التقييم والتحديثات على احتياجات إعادة الإعمار.	3.58	1.07	71.60%	عالٍ
4	4	تُستخدم نتائج التقييم لتوجيه عملية التخطيط والتنفيذ وتخصيص الموارد.	3.20	1.23	64.00%	متوسط
3	5	تُشارك الوزارة نتائج التقييم مع جميع أصحاب المصلحة لضمان الشفافية والمساءلة.	3.52	1.23	70.40%	عالٍ
المتوسط العام لعبارات البُعد			3.42	0.61	68.40%	عالٍ

يتضح من الجدول (5) أن مستوى الدور الذي يمكن أن تسهم به وزارة الخارجية والمغتربين في بعد التحليل الاستراتيجي لإعادة الإعمار جاء عاليًا، حيث حصل هذا البعد على متوسط حسابي (3.42)، وانحراف معياري (0.61)، وأهمية نسبية عالية (68.40%)، وبلغ متوسط العبارات بين (3.20) كحد أدنى و(3.92) كحد أعلى، وتراوحت أهميتها النسبية بين (64.00%) كحد أدنى و(78.40%) كحد أعلى.

أما على مستوى فقرات البعد، فقد بينت النتائج الآتي:

- أن العبارة (2) التي تنص على ما يلي: "تُحلل الوزارة البيانات التي تُجمع من المسح الميداني والمصادر الأخرى لتحديد الاتجاهات والأنماط"، حصلت على أعلى مستوى بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.93) وأهمية نسبية (78.40%)، وكان مستوى تحقيقها عاليًا.
- أن العبارة (1) التي تنص على ما يلي: "تُنظم الوزارة مسحًا ميدانيًا دوريًا لتقييم التقدم المحرز في إعادة الإعمار وتحديد أي احتياجات جديدة أو طارئة"، حصلت على أدنى مستوى بمتوسط حسابي (2.89) وانحراف معياري (1.21) وأهمية نسبية (57.80%)، وكان مستوى تحقيقها متوسطًا.

بوجه عام، تعكس هذه النتائج أهمية الدور الذي يمكن أن تمارسه وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في عملية التحليل الاستراتيجي والاستفادة من نتائجها في عملية التخطيط والتنفيذ وتخصيص الموارد بوصفها توجهات استراتيجية تتضمن عملية التخطيط الاستراتيجي في عملية إعادة الإعمار. ولذلك تجيب هذه النتائج عن السؤال الفرعي الأول للدراسة.

2- نتائج تحليل بيانات عينة الدراسة للبعد الثاني (التخطيط الاستراتيجي):

استُخدم التحليل الوصفي لتحليل آراء عينة الدراسة حول بعد التخطيط الاستراتيجي، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6): نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة لبُعد التخطيط الاستراتيجي:

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التحقيق
4	1	تُنظم الوزارة ورش عمل ومؤتمرات لمناقشة الخطة الاستراتيجية مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.	3.30	1.22	66.00%	متوسط
5	2	تُجَمع الوزارة التعليقات والملاحظات من جميع المشاركين في عملية المناقشة.	2.90	1.46	58.00%	متوسط
2	3	تُعدل الوزارة الخطة الاستراتيجية بناءً على التعليقات والملاحظات التي جُمعت.	3.48	1.21	69.60%	عالٍ
1	4	تعتمد الوزارة الخطة الاستراتيجية رسميًا بعد المصادقة عليها من قبل جميع أصحاب المصلحة.	4.01	0.91	80.20%	عالٍ
3	5	تُنشر الخطة الاستراتيجية على نطاق واسع لضمان اطلاع جميع المعنيين عليها.	3.36	0.99	67.20%	متوسط
المتوسط العام لعبارات البُعد			3.41	0.69	68.20%	عالٍ

يتضح من الجدول (6) أن مستوى الدور الذي يمكن أن تسهم به وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في تحقيق التخطيط الاستراتيجي في عملية إعادة الإعمار جاء عاليًا، حيث حصل هذا البعد على متوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (0.69) وأهمية نسبية (68.20%).

أما على مستوى فقرات البعد، فقد بينت النتائج الآتي:

- أن العبارة (4) التي تنص على ما يلي: "تعتمد الوزارة الخطة الاستراتيجية رسميًا بعد المصادقة عليها من قبل جميع أصحاب المصلحة"، حصلت على أعلى مستوى بمتوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.91) وأهمية نسبية (80.20%)، وكان مستوى تحقيقها عاليًا.
- أن العبارة (2) التي تنص على ما يلي: "تُجَمع الوزارة التعليقات والملاحظات من جميع المشاركين في عملية المناقشة"، حصلت على أدنى مستوى بمتوسط حسابي (2.90) وانحراف معياري (1.46) وأهمية نسبية متوسطة (58.00%).

بوجه عام، تعكس هذه النتائج أن وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا واستراتيجيًا في عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال الحرص على مشاركة أصحاب المصلحة والشركاء في عملية التخطيط الاستراتيجي والوصول إلى اعتماد خطة استراتيجية تمثل عملية إعادة الإعمار في اليمن. ولذلك تجيب هذه النتائج عن السؤال الفرعي الثاني للدراسة.

3- نتائج تحليل بيانات عينة الدراسة للبعد الثالث (الإدارة الفعالة لإعادة الإعمار):

استُخدم التحليل الوصفي لتحليل آراء عينة الدراسة حول بعد الإدارة الفعالة لإعادة الإعمار، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7): نتائج بيانات الدراسة لبُعد الإدارة الفعالة لإعادة الإعمار:

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التحقيق
3	1	تُحدد الوزارة مؤشرات أداء رئيسة لقياس تقدمها في تحقيق أهداف إعادة الإعمار.	3.53	1.05	70.60%	متوسط
4	2	تُجمع الوزارة البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسة دوريًا.	3.52	1.14	70.40%	عالٍ
2	3	تُحلل الوزارة البيانات لتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها.	3.70	1.08	74.00%	عالٍ
5	4	تُحدد الوزارة مجالات التحسين وتُدخل التعديلات اللازمة على خطة العمل وبرامجها.	3.09	1.15	61.80%	متوسط
1	5	تُشارك الوزارة نتائج التقييم مع جميع أصحاب المصلحة لضمان الشفافية والمساءلة.	3.91	1.02	78.20%	عالٍ
المتوسط العام لعبارات البُعد			3.55	0.67	71.00%	عالٍ

يتضح من الجدول (7) أن مستوى الدور الاستراتيجي لإسهامات وزارة الخارجية والمغتربين في تحقيق الإدارة الفعالة لإعادة الإعمار جاء عاليًا، حيث حصل هذا البعد على متوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.67) وأهمية نسبية (71.00%).

أما على مستوى فقرات البعد، فقد بينت النتائج الآتي:

- أن العبارة (5) التي تنص على ما يلي: "تُشارك الوزارة نتائج التقييم مع جميع أصحاب المصلحة لضمان الشفافية والمساءلة"، حصلت على أعلى مستوى بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (1.02) وأهمية نسبية (78.20%)، وكان مستوى تحقيقها عاليًا.
- أن العبارة (4) التي تنص على ما يلي: "تُحدد الوزارة مجالات التحسين وتُدخل التعديلات اللازمة على خطة العمل وبرامجها"، حصلت على أدنى مستوى بمتوسط حسابي (3.09) وانحراف معياري (1.15) وأهمية نسبية (61.80%)، وكان مستوى تحقيقها متوسطًا.

بوجه عام، تعكس هذه النتائج اهتمام وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية بممارسة الإدارة الفعالة في عملية إعادة الإعمار من خلال الاعتماد على مؤشرات عملية محددة لقياس الممارسات الإدارية الفعالة والاستفادة منها في تجسيد معايير الإدارة الرشيدة والمساءلة والشفافية، بوصفها شروطًا مرجعية تنظم عملية إدارة ومتابعة عملية إعادة الإعمار بكل كفاءة واقتدار مما يسهل توفير التمويل اللازم لعملية الإعمار في اليمن. ولذلك تجيب هذه النتائج عن السؤال الفرعي الثالث للدراسة.

4- نتائج تحليل بيانات عينة الدراسة للبعد الرابع (تمويل إعادة الإعمار):

استُخدم التحليل الوصفي لتحليل آراء عينة الدراسة حول بعد تمويل إعادة الإعمار، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8): نتائج تحليل عينة الدراسة لبُعد تمويل إعادة الإعمار:

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التحقيق
5	1	تُنظم الوزارة مؤتمرات دولية للمستثمرين لجذب الاستثمارات الأجنبية في مشاريع إعادة الإعمار.	3.82	0.93	76.40%	عالٍ
3	2	تنشئ الوزارة صندوقًا خاصًا لإعادة الإعمار لتلقي التبرعات من الأفراد والشركات والمؤسسات الخيرية.	3.84	1.10	76.80%	عالٍ
2	3	تُتعاون الوزارة مع المنظمات الدولية للحصول على المساعدات المالية والفنية.	3.96	0.91	79.20%	عالٍ
1	4	تُقدم الوزارة حوافز ضريبية للمستثمرين الذين يسهمون في مشاريع إعادة الإعمار.	4.02	0.86	80.40%	عالٍ
4	5	تُشجع الوزارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع إعادة الإعمار.	3.82	0.99	76.40%	عالٍ
المتوسط العام لعبارات البُعد			3.89	0.71	77.80%	عالٍ

يتضح من الجدول (8) أن مستوى الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن يعكس إسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في تحقيق التمويل لإعادة الإعمار إذا ما توافر جاء عاليًا، حيث حصل هذا البعد على متوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.71) وأهمية نسبية (77.80%).

أما على مستوى فقرات البعد، فقد بينت النتائج الآتي:

- أن العبارة (4) التي تنص على ما يلي: "تُقدم الوزارة حوافز ضريبية للمستثمرين الذين يسهمون في مشاريع إعادة الإعمار"، حصلت على أعلى مستوى بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.86) وأهمية نسبية (80.40%)، وكان مستوى تحقيقها عاليًا.
- أن العبارة (1) التي تنص على ما يلي: "تُنظم الوزارة مؤتمرات دولية للمستثمرين لجذب الاستثمارات الأجنبية في مشاريع إعادة الإعمار"، حصلت على أدنى مستوى بمتوسط حسابي (3.82) وانحراف معياري (0.93) وأهمية نسبية (76.40%)، وكان مستوى تحقيقها عاليًا.

بوجه عام، تعكس هذه النتائج الدور المهم الذي يمكن أن تسهم به وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في التنسيق والتعاون في تحقيق بعد تمويل عملية إعادة الإعمار على المستوى الخارجي. أما على

المستوى الداخلي، فيمكن للوزارة حشد الجهود الداخلية من خلال إنشاء صندوق الإعمار لدعم عملية الإعمار في اليمن. ولذلك تجيب هذه النتائج عن السؤال الفرعي الرابع للدراسة.

5- نتائج تحليل بيانات عينة الدراسة للبُعد الخامس (الرقابة الاستراتيجية لإعادة الإعمار):

استُخدم التحليل الوصفي لتحليل آراء عينة الدراسة حول بعد الرقابة الاستراتيجية، والجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9): نتاج تحليل بيانات عينة الدراسة لبُعد الرقابة الاستراتيجية لإعادة الإعمار:

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التحقيق
2	1	تركز عملية الرقابة على قياس الإبداع والتجديد والتطوير في أثناء عملية التنفيذ.	4.14	0.90	82.80%	عالٍ
3	2	تصميم آلية للتحقق من مدى الاستفادة من الموارد المتاحة في تنفيذ الاستراتيجيات.	4.10	0.79	82.00%	عالٍ
1	3	تؤكد عملية الرقابة قياس تحقيق الأهداف العامة للوزارة.	4.25	0.77	85.00%	عالٍ جدًا
5	4	تركز عملية الرقابة على عدالة التوزيع للموارد المالية لجميع منتسبي الوزارة.	3.95	0.89	79.00%	عالٍ
4	5	تعمل الوزارة على عمل نظام رقابي للحد من هدر المخصصات المالية.	4.06	1.06	81.20%	عالٍ
المتوسط العام لعبارات البُعد			4.10	0.65	82.00%	عالٍ

يتضح من الجدول (9) أن مستوى الدور الاستراتيجي لإسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في دعم الرقابة الاستراتيجية لإعادة الإعمار جاء عاليًا، حيث حصل هذا البعد على متوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.65) وأهمية نسبية (82.00%).

أما على مستوى فقرات البعد، فقد بينت النتائج الآتي:

- أن العبارة (3) التي تنص على ما يلي: "تؤكد عملية الرقابة قياس تحقيق الأهداف العامة للوزارة"، حصلت على أعلى مستوى بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.77) وأهمية نسبية (80.40%)، وكان مستوى تحقيقها عاليًا.
- أن العبارة (4) التي تنص على ما يلي: "تركز عملية الرقابة على عدالة التوزيع للموارد المالية لجميع منتسبي الوزارة"، حصلت على أدنى مستوى بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.89) وأهمية نسبية (79.00%)، وكان مستوى تحقيقها عاليًا.

بوجه عام، تعكس هذه النتائج أهمية الدور الاستراتيجي لوزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في تحقيق الرقابة الاستراتيجية من خلال تطبيق معايير الشفافية والمساءلة ومؤشرات الرقابة الاستراتيجية الفعالة التي تحقق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لتنفيذ مشاريع وخطط عملية إعادة الإعمار

في اليمن. ولذلك تجيب هذه النتائج عن السؤال الفرعي الخامس للدراسة.

13- استنتاجات الدراسة

من خلال نتائج الدراسة حول الدور الاستراتيجي لإسهامات وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في عملية إعادة الإعمار، يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- هناك دور مهم واستراتيجي يمكن أن تقوم به وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية لإعادة الإعمار كونها الجهة الوطنية السيادية التي تمارس دورها الدبلوماسي، ومهام التعاون الدولي والمجلس الأعلى للشؤون الإنسانية، مما يمكنها من لعب دور أساسي ومهم في إعادة الإعمار من خلال دورها على المستوى الداخلي والخارجي.

2- هناك تراتبية في أبعاد عملية إعادة الإعمار؛ إذ أظهرت النتائج أهمية بعد الرقابة الاستراتيجية وحصوله على المرتبة الأولى بين بقية الأبعاد، ويعود ذلك إلى أهمية هذا البعد في تبني مبادئ الإدارة الرشيدة والحوكمة كمعايير وآليات عمل ناجحة ليس فقط للوفاء بالشروط المرجعية للحصول على الدعم الخارجي في تمويل إعادة الإعمار، وإنما أيضًا كضمان لإدارة عملية إعادة الإعمار بكل كفاءة ونجاح.

3- هناك اهتمام بإشراك الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصلحة في عملية إعادة الإعمار في اليمن.

4- هناك اهتمام بإشراك المصادر الداخلية من خلال تبني حوافز تشجيعية للقطاع الخاص، إضافة إلى أهمية تبني صندوق خاص لإعادة الإعمار لدعم عملية إعادة الإعمار في اليمن.

5- هناك أهمية للمشاركة المجتمعية في عملية إعادة الإعمار في اليمن.

14- التوصيات

من خلال الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، يمكن الإشارة إلى التوصيات الآتية:

1- أهمية دعم تبني وزارة الخارجية والمغتربين في عملية إعادة الإعمار في اليمن.

2- أهمية المشاركة المجتمعية وأصحاب المصلحة والقطاع الخاص في دعم عملية إعادة الإعمار.

3- أهمية الاستفادة من تجارب الدول الإقليمية والدولية مع التركيز على تجارب وخبرات الدول المشابهة في تحديد الخطط الاستراتيجية وأولوياتها القطاعية في عملية إعادة الإعمار في اليمن.

4- أهمية الدور المرحلي لوزارة الخارجية والمغتربين اليمنية في تبني وإدارة عملية إعادة الإعمار في المرحلة قصيرة المدى، على أن يُستفاد من تجارب الدول الإقليمية المشابهة لظروف اليمن، التي خرجت من الحروب، في تبني هيئة أو مجلس لإدارة عملية إعادة الإعمار.

5- دراسة دور المشاركة المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في دعم حكومة التغيير والبناء ممثلة بالجهات ذات العلاقة بتعزيز إسهامات إعادة الإعمار.

6- دراسة إمكانية الاستفادة من التجارب السابقة في إجراء دراسات مقارنة بين تجربة اليمن ودول أخرى مرت بظروف ما بعد الصراع،

بهدف الاستفادة من التجارب الدولية في إدارة الإعمار المستدام، واستخدام مناهج وأساليب تحليلية متقدمة.

قائمة المراجع

أولا: التقارير:

[1] تقرير مركز الحبتور للأبحاث. (2025). خطة عمل إعادة الإعمار بغزة.

[2] تقرير الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية. (2024). إعادة الإعمار في مجتمعات ما بعد الكوارث، غزة.

[3] تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). (2024). تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

[4] تقرير حميد خالد. (2022). إطار عمل مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

[5] تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة. (2021). الهندسة من أجل التنمية المستدامة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[6] تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). (2020). التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن: المرحلة الثالثة، تحديث 2020.

[7] تقرير مجموعة البنك الدولي. (2017). جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن.

[8] تقرير جنوتين، ساسكيان فان. (2016). اليمن بعد انتهاء الصراع: مبادرات التعافي الاقتصادي المبكر، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة.

ثانيا: المراجع العربية:

[9] التميمي، محمد. (2022). التنمية المستدامة وإعادة الإعمار في الدول الهشة: مقاربة نظرية، مجلة التنمية والسياسات العامة، 12(3)، 88–110.

[10] الحسني، يوسف. (2023). أثر القيادة الاستراتيجية في تعزيز برامج إعادة الإعمار في البيئات المتأثرة بالنزاع، مجلة البحوث الإدارية، 15(1)، 77–102.

[11] الطاهر، معاذ مدحت. (2011). استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، نابلس.

[12] عبد الرحمن، سمير. (2020). إعادة الإعمار والتنمية المستدامة: دراسات مقارنة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

[13] الكحلوت، غسان وبركات، سلطان. (2018). **دروس مستفادة من تجارب الإنعاش ما بعد النزاعات المسلحة: نحو عمل عربي موحد، سياسات عربية**، ع 30، 24–39.

[14] العريقي، عبد السلام. (2022). التحديات المؤسسية لبرامج إعادة الإعمار في اليمن، مجلة الاقتصاد والتنمية، 18(2)، 134–156.

[15] العريقي، منصور محمد (2020)، **طرق البحث** (ط 2)، اليمن، صنعاء، مركز الأمين للنشر.

[16] العريقي، منصور محمد إسماعيل، والنشمي، مراد محمد عبد الله. (2019). **طرق البحث العلمي للباحثين في مختلف المجالات**، (ط6)، صنعاء، اليمن: الأمين للنشر والتوزيع.

[17] العلي، صالح حميد. (2022). صيغ التمويل والاستثمار الملائمة لعملية إعادة الإعمار في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة جامعة الكويت، الكويت، مج 14، ع 2، 387–410.

[18] بركات، نافذ محمد. (2013). **التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي spss**. **دائرة التعليم المستمر**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

[19] سيروبتمويل، رشا. (2017). إعادة الإعمار بعد الحرب في سورية، سورية، دمشق، المركز الثقافي.

[20] كيكي، محمد هاني. (2016). تمويل الاستثمار في البني التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، دمشق.

[21] طليس، إبتسام وحموم، فريدة. (2020). إعادة الإعمار: دراسة في طبيعة المفهوم، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، 3 (3)، 225-238.

[22] علي، نوفل قاسم. (2022). إعادة إعمار مطار الموصل الدولي المعوقات وفرص التنمية الاقتصادية بالعراق، المجلة الدولية، أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، جامعة البصرة، العراق، البصرة، مج 3، ع 4، 1-52.

[23] مرعي، فائق. (2025). إعادة الإعمار في السياق الاستعماري، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 142، ربيع 2025، 54-62.

[24] منصر، جمال، وعديلة، محمد الطاهر. (2020). التجاوب المحلي في عمليات إعادة الإعمار ما بعد النزاع: سؤال الخصوصية والفعالية، الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، الجزائر، باتنة، مج 22، ع 1، 383-398.

[25] هارون، مصطفى. (2017). تحديات إعادة الإعمار، مصر، القاهرة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

[1] Audhesh, paswan, (2009). An introduction to confirmatory Factor
Analysis and Structural Equations Modeling.

[2] Hair, J. F; Black, W. C; Babin, B. J; Anderson, R. E & Tatham, R. L. (2010). "Multivariate Data Analysis", 6th edition., Pearson Education Limited. United States of America.

[3] Hair, J.F., Hult, G.T.M., Ringle, C.M., & Sartedt, M. (2017). A primer on partial least squares structural equation modeling. Thousand Oaks, CA: Sage.

[4] Kline, R.B. (2016). Principles and Practice of Structural Equation Modelling. (4th Ed). the GuiLFord Press. New York.

[5] Morioka, S. N., Bolis, I., Evans, S., & Carvalho, M. M. (2017). Transforming sustainability challenges into competitive advantage: Multiple case studies kaleidoscope converging into sustainable business models. Journal of Cleaner Production.

[6] Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). Research Methods for Business: A Skill Building Approach [7 ed.]. Wiley, 3336–3336.